

مشروع قانون المالية لسنة 2016:

مشروع لا يرتقي إلى مستوى التحديات والرهانات

بقلم: عبد الجليل البدوي

قسم الدراسات بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الفهرس

4	تمهيد.....
6	I. الجزء الأول: ملاحظات عامة حول القانون.....
6	أ. حول المنهجية والتمشي:
8	ب. الأهداف والفرضيات
8	1. حول نسبة النمو بـ 2.5%
10	2. حول سعر الصرف:.....
11	3. حول معدل سعر البرميل:.....
12	II. حول التوازنات الماليّة في مشروع قانون المالية لسنة 2016:
12	أ. التوجهات العامة.....
14	ب. مصادر الموارد العمومية سنة 2016
17	ت. النفقات العمومية.....
23	III. ملاحظات حول الاجراءات الجبائية الواردة في مشروع قانون المالية.....
23	أ. في مجال الضرائب المباشرة.....
24	ب. في مجال الضرائب غير المباشرة.....
26	ت. مجالات أخرى.....
27	الخاتمة.....

تمهيد

سنة 2016 تمثل السنة السادسة بعد انتفاضة جانفي 2011 ورغم ذلك وإلى حد الآن تمر تونس بصعوبات كبيرة وخطيرة وباستمرار الضبابية فيما يخص آفاق التنمية بالبلاد. كما أن مشروع قانون المالية لسنة 2016 يمثل ثالث وثيقة تصدر عن الحكومة الحالية غير الوقتية الناتجة عن الانتخابات التشريعية والرئاسية الأخيرة وبالتالي تكون أول حكومة للجمهورية الثانية. وأول وثيقة صدرت عن هذه الحكومة تمثلت في مشروع قانون مالية تكميلي هزيل¹ لسنة 2015 وقع اعتمادها من طرف مجلس نواب الشعب بسرعة البرق وبدون نقاشات مطولة ومعقدة. أما الوثيقة الثانية صدرت كوثيقة توجيهية للمخطط الخماسي 2016 - 2020 وهي إلى حد الآن محل جدل ونقاشات في إطار التحضير للمخطط الأول للجمهورية الثانية. ومشروع قانون المالية لسنة 2016 يمثل الوثيقة الثالثة الصادرة في أواخر سنة 2015 التي تمثل سنة صعبة للغاية اتسمت بانكماش اقتصادي ملحوظ من جراء تدهور مناخ الأعمال على إثر العمليات الارهابية التي وقعت في متحف باردو وفي المنطقة السياحية القنطاوي بسوسة في السداسي الأول من سنة 2015.

وقد تعمق هذا الانكماش رغم النتائج الاستثنائية والايجابية التي عرفها الموسم الفلاحي (خاصة انتاج قياسي وتصدير مرتفع لزيت الزيتون، انتاج هام للحبوب وللتمور وللرمان إلخ...) ورغم تراجع سعر النفط في الأسواق العالمية وانعكاساته الايجابية على الميزان التجاري الذي سجل تراجعاً للعجز من جهة وعلى الميزانية العمومية التي استفادت من تقلص دعم المحروقات وشهدت تراجعاً لعجز الميزانية. كل هذه العناصر ساهمت في انخفاض نسبة التضخم من حوالي 5.7% سنة 2014 إلى حوالي 4.2% سنة 2015.

¹ أنظر الوثيقة الصادرة عن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بعنوان: "مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2015: خيبة أمل كبيرة لأسباب عديدة" تونس أوت 2015.

رغم كل هذه الظروف الايجابية استمر الانكماش الاقتصادي وزاد تعمقا من فترة ثلاثية إلى أخرى. وزاد في تعكر الوضع الاقتصادي التصريحات غير المطمئنة فيما يخص تواجد "داعش" على بعد 70 كلم من الحدود التونسية أو تلك التي صدرت على لسان وزير المالية لتؤكد "أن تونس ستعيش أوقات صعبة والعاصفة قد تتحوّل إلى إعصار إذا أحجم المجتمع الدولي عن برنامج اقتصادي كبير لمساعدة تونس" علما أن نفس الوزير في تصريحات أخرى موجّهة للرأي العام الداخلي كان أقل تشاؤما وأكثر تطمينات على مستقبل البلاد وقدرتها على تجاوز الصعوبات بفضل امكانيّاتها الذاتية. مثل هذه التصريحات ساهمت في تعميق الحيرة لدى الأطراف الاقتصادية والاجتماعية وفي استمرار الضبابية فيما يخص مستقبل الاقتصاد. وقد زاد الطين بلة احتداد الصراعات في صلب الحزب الحاكم الأغلب وتعثّر أشغال مجلس نواب الشعب والخلافات داخل الحكومة التي تبرز من حين إلى آخر بمناسبة تعيينات الولاية أو المعتمدين أو الحديث عن الصكوك الاسلامية بالاعتماد على الرهن أو التفويت أو البيع مع نفي بعض المصالح الإدارية لذلك وتأكيد الخبر من طرف مصالح أخرى. وقد تأكد غياب الشفافية في عديد الأمور على إثر صدور الخبر المتعلق بلجوء وزير التنمية والعلاقات الدولية إلى بنك فرنسي (LAZARD) ليتعاقد معه للقيام بدور "المستشار الاستراتيجي والمالي لإعداد وثيقة المخطط التنموي فضلا عن انتقاء وهيكله وتعزيز البرامج الكبرى لدى المستثمرين علما أنه لم يسبق لتونس عبر تاريخها الحديث أن أوكلت مصير مخططاتها التنموية المتلاحقة لخبراء أجنبية من أجل صياغة جزء مهم من مستقبل شعبها. ومثل هذا الاجراء المهمين للكفاءات وللخبراء المشتغلين في القطاع العام والخاص من شأنه ان يساهم في توتر العلاقات بين السياسيين والتكنوقراط وأن يتسبب في تراجع أداء المؤسسات الوطنية.

كل هذه الظروف لا تساعد على الخروج من الانكماش الاقتصادي الحاد الذي يميّز سنة 2015، كما أنه لا يساعد على مواجهة الصعوبات المرتقبة أثناء سنة 2017 خاصة في مجال تسديد الديون. ذلك أن تونس ستكون مطالبة بتسديد ما يقارب 8 مليار دينار (أصل وفائدة للديون الخارجية والداخلية) مقابل تسديد ما يقارب 5 مليار في الفترة الحالية. وبالتالي فإن مشروع قانون المالية لسنة 2016 يمثل محطة دقيقة من المفروض أن تكون قادرة على تجاوز انكماش سنة 2015 من جهة وعلى خلق الظروف الملائمة لمواجهة الصعوبات المالية المرتقبة سنة 2017.

لمعرفة مدى قدرة مشروع قانون المالية لسنة 2016 على المساهمة في رفع التحديات المذكورة سنتعرض بالتحليل إلى ثلاثة محاور أساسية: المحور الأول سيتعرض إلى تقديم ملاحظات عامة حول المنهجية والتمشي والفرضيات والأهداف المعتمدة في القانون. المحور الثاني سيتعرض إلى تحليل التوازنات بين الموارد والنفقات العمومية ومدى توفيق المشروع في تحقيق توزيع عادل للأعباء الجبائية وانجاز توزيع مجد للنفقات أما المحور الثالث فسيتعرض بالتحليل إلى الاصلاحات الجبائية المزمع انجازها والتي تمثل الجانب الهام من مشروع قانون المالية لسنة 2016.

I. الجزء الأول: ملاحظات عامة حول القانون

أ. حول المنهجية والتمشي:

يمثل قانون المالية 2016 السنة الأولى من بداية تطبيق المخطط الخماسي 2016/2020. ومن المفروض أن يندرج هذا القانون في إطار هذا المخطط وأن يعمل على بداية تحقيق أهدافه الكلية والقطاعية وأن يركز على السياسات والآليات والمراجع التي وقع اقرارها من طرف المخطط. إلا أن غياب وثيقة المخطط الأول للجمهورية الثانية نظرا لأنها مازالت محل حوار ونقاش على المستوى الجهوي يجعل مشروع قانون المالية لسنة 2016

مثل المشاريع التي سبقته منذ 2011 بدون إطار مرجعي مفصل ودقيق وواضح. وفي هذه الحالة فقد اكتفى مشروع قانون المالية الحالي باعتماد الوثيقة التوجيهية للمخطط 2020/2016 التي تقتصر على تحديد التوجهات العامة والتأكيد على عديد النوايا والأهداف بدون تحديد أولويات وأهداف قطاعية مفصلة ومراحل انجاز واضحة وضبط سياسات وآليات قادرة على انجاز الأهداف واعتماد توزيع للإمكانيات المالية في الزمن (5 سنوات) وبين القطاعات والجهات. وبالتالي في غياب المخطط الشامل والدقيق في كل جوانبه يصبح الإطار المرجعي لقانون المالية إطارا عاما وغير دقيق.

هذا الخلل المنهجي أثر على التمشي المعتمد حيث أن المشروع خلافا للمشاريع السابقة لم يعلن بصفة واضحة عن نوعيّة السياسة الاقتصادية المعتمدة.

هل هي سياسة تقشفيّة أم هي سياسة توسعيّة؟ المشاريع السابقة منذ 2011 كانت كلها تعلن عن اعتمادها سياسات توسعيّة للرفع من مستوى النمو إلى أقصى حد قصد تحسين التشغيل والرفع من مستوى المداخيل. كما أن المشروع لم يوضح هل اختار إعطاء الأولوية لسياسة تهدف إلى تدعيم الطلب أو تدعيم العرض.

وفي غياب هذا الوضوح اكتفى المشروع بذكر "الهدف الأساسي المتمثل في الخروج بسرعة من ركود نسق النمو الذي شهدته البلاد خلال الفترة المنقضية بتحقيق نسبة نمو بـ 2.5% سنة 2016.

وفي حقيقة الأمر فإن هذا المشروع اتسم باعتماد سياسة ذات منحى تقشفي يميل إلى الحفاظ على استقرار نسق الطلب الداخلي بصفة مختلّة لفائدة الاستهلاك وعلى حساب الاستثمار وبالتالي فقد أعطى المشروع الأولوية لتحسين التوازنات المالية والتخفيض من عجز الميزانية العمومية من 4.4% محيّنّة سنة 2015 إلى 3.9% مبرمجة لسنة 2016 وذلك طبقا لتوصيات صندوق النقد الدولي.

ب. الأهداف والفرضيات:

1. حول نسبة النمو بـ 2.5%

السؤال الأول الذي يطرح نفسه يتمثل في معرفة كيف وقع تحديد نسبة النمو بـ 2.5% خاصة أن هذه النسبة هي دون النسبة المقدرة من طرف صندوق النقد الدولي والبالغة 3% هل هذه النسبة هي معطى تقني ناتج عن منظومة وهيكله المنوال المالي (Modèle Financier) الذي وقع اعتماده لتحديد الميزانية أم هو اختيار ناتج عن الحرص على تغليب المنحى التقشفي وإعطاء الأولوية للتقليص من عجز الميزانية. والجدير بالذكر أن اعتماد هدف نمو بـ 2.5% يمثل هدفا أعلى من النسبة التي وقع تسجيلها سنة 2013 وسنة 2014 وسنة 2015 ذلك أنه على التوالي بلغت هذه النسب 2.4% و 2.3% و 0.5% متروكة. وهذه النسب تبقى ضعيفة لا ترتقي لمستوى الحاجيات والرهانات.

كما أن النمو المرتقب بـ 2.5% سيكون ناتجا بالأساس عن الخدمات غير المسوقة (1%) والخدمات المسوقة (0.9%) مع مساهمة طفيفة للقطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة.

فيما يخص مصادر النمو فإن المصدر الأساسي سيكون الطلب الداخلي مع تواصل الاختلال بين الاستهلاك العمومي والاستثمار العمومي على حساب هذا الأخير الذي سيرتفع بنسبة لا تتجاوز 2.6% مقابل ارتفاع النفقات العمومية الجمالية بنسبة 7.1%. وفي هذا المجال استمر مشروع قانون المالية كالمشاريع السابقة في التعويل على الاستثمار الخاص. ذلك أنه من المرتقب أن ترتفع الاستثمارات الجمالية (خاص وعمام داخلي وخارجي) بـ 10% سنة 2016 وهذا الارتفاع يعتبر هاما جدا مقارنة مع نسب الارتفاع المسجلة سابقا والتي لم تتجاوز 1.5% سنة 2014 وسنة 2015.

وفي هذا المجال فإن مشروع قانون المالية لسنة 2016 يتقرب كذلك أن يرتفع الاستثمار الخارجي المباشر والمساهمات بنسبة 13.7% سنة 2016. مثل هذه الفرضيات تجعل تحقيق نمو بـ 2.5% من الصعوبة بمكان لعدد الأسباب:

– استمرار عدم الاستقرار الأمني والاجتماعي الذي لا يمثل حافزا بالنسبة للاستثمارات الخاصة سواء كانت داخلية أو خارجية، والدليل على ذلك أن التسعة أشهر الأولى من العام الجاري سجلت تراجعاً بالنسبة لواردات المواد الأولية ونصف المصنعة بلغ 3.5%. كما أنه من المرتقب أن تشهد الاستثمارات الأجنبية ركوداً أو تراجعاً نظراً أن نسبة هامة من هذه الاستثمارات تخصّ مجال النفط والغاز الذي يشهد تراجعاً مستمراً لأسعار هذه المواد في السوق العالمية وهي وضعيّة لا تمثل حافزا لارتفاع الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال.

– استمرار الضبابية فيما يخص الاختيارات المستقبلية والأولويات المعتمدة. وهذه الضبابية زادت حدّة مع التصريحات الأخيرة غير المطمئنة والمتناقضة كما أشرنا إلى ذلك سابقاً.

– استمرار تدهور مناخ الأعمال أدى إلى تراجع تونس بخمسة مراتب في آخر تقرير سنوي لمنتدى دافوس (Davos) 2016/2015 حول التنافسية. حيث احتلت تونس المرتبة 92 من مجموع 140 بلداً مسجلة تراجعاً بخمسة مراتب مقارنة مع تقرير 2014/2015 وبستين مرتبة مقارنة بتقرير سنة 2011 حين كانت تونس تحتل المرتبة 32. والمعلوم أن دافوس يأخذ بعين الاعتبار 114 مؤشراً منها 80 مبنية على استبيانات مباشرة مع أصحاب المؤسسات و34 تعتمد معلومات وتحاليل صادرة عن المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية على غرار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلخ... وقد شمل تراجع ترتيب تونس عديد المؤشرات التي تخص مجالات مختلفة. من ذلك أنه في مجال مناخ سوق الشغل تحتل بلادنا المرتبة 133. وفي مجال جدوى وفاعلية القطاع البنكي تحتل المرتبة 122 وفي مجال الأجور والانتاجية تحتل المرتبة 121.

كل هذه المراتب من جملة 140 بلدا. علما أن المجالات التي ذكرناها تمثل أهم المجالات التي تؤخذ بعين الاعتبار وتحظى بأهمية قصوى لدى المستثمرين الأجانب.

من جهته تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2016 الصادر عن البنك العالمي و"دوينغ بيزنس" (Ease of Doing Business) رغم ترتيبه تونس في المرتبة 74 من بين 189 دولة مقابل 75 سنة 2015 إلا أن جزئيات وعناصر هذا الترتيب تكشف كذلك عن استمرار تدهور مناخ الأعمال في عديد المجالات من أهمها الحصول على الائتمان حيث تصنف تونس في المرتبة 126 وحماية المستثمرين حيث تصنف في المرتبة 105 والتجارة عبر الحدود حيث تحتل المرتبة 91. وتعتبر تقارير دافوس ودوينغ بيزنس من أهم التقارير التي تحدد توجه وتوزيع الاستثمارات الأجنبية بين بلدان العالم.

– إلى جانب تدهور مناخ الأعمال على المستوى الأمني والاجتماعي والسياسي والمؤسسي خاصة منها تراجع أداء المؤسسات العمومية فإن تحقيق نسبة نمو بـ 2.5% رغم ضعفها يبقى صعب الانجاز نظرا أن الموسم الفلاحي القادم ستكون نتائجه دون بكثير النتائج المسجلة سنة 2015. كما أن بعض القطاعات الأخرى ستشهد استمرار الصعوبات التي تمر بها من ذلك قطاع الفوسفات ومشتقاته الذي سيشهد صعوبات في استرجاع الإنتاج وتصدير المشتقات. كما أن قطاع السياحة من الصعب أن يشهد تطورا ملحوظا لنتائجه في فترة وجيزة.

2. حول سعر الصرف:

إلى جانب تحديد نسبة نمو بـ 2.5% اعتمد مشروع قانون المالية لسنة 2016 فرضية حول معدل سعر صرف الدولار في حدود 1.970 دينار علما أن هذا السعر قد تجاوز 2 دينار منذ أواخر شهر أكتوبر² وهو مرشح لأكثر ارتفاع.

² سعر بيع الدولار وصل 2.009 دينار يوم 29 أكتوبر 2015 مقابل 1.118 دينار يوم 20 أكتوبر 2005

ذلك أنه من المتوقع أن يحصل ارتفاع في نسبة الفائدة في الولايات المتحدة نهاية العام الجاري. ومثل هذا الإجراء من شأنه أن يخلق صعوبة أكثر في التحصل على موارد خارجية وأن يقود إلى ارتفاع كلفة الاقتراض خاصة أن تونس ستكون في أشد الحاجة للموارد الأجنبية لتسديد الديون نظرا للارتفاع المرتقب لخدمة الدين سنة 2017. كما أنه من المنتظر أن يرتفع سعر الدولار مقابل انخفاض سعر الأورو مما سيزيد من ارتفاع كلفة واردات الطاقة والحبوب من جهة ومن ارتفاع نسبة المديونية من جهة أخرى. أما تراجع الأورو فسيؤثر سلبا على القدرة التنافسية للصادرات التونسية نحو السوق الأوروبية التي تمثل أول سوق للاقتصاد التونسي.

3. حول معدل سعر البرميل:

فيما يخص هذه الفرضية فقد وقع تحديد هذا المعدل بـ 55 دولارا أمريكيا مقابل 56 محتملة بالنسبة لسنة 2015 (علما أن قانون المالية التكميلي لسنة 2015 توقع معدل 62 دولارا و99 دولارا مسجلة سنة 2014). ومن المتوقع أن يستمر تراجع سعر البرميل ولو بنسق أقل من الفترة السابقة³ نظرا لضعف النمو العالمي وللمستوى المرتفع لمخزون النفط ولرجوع إيران للسوق بعد رفع العقوبات عنها. لهذه الأسباب المجتمعة من الأرجح أن يكون معدل سعر البرميل دون 50 دولارا أثناء السنة القادمة 2016. وللتذكير فإن اعتماد فرضيات غير واقعية وغير دقيقة كما أن اعتماد أهداف صعبة التحقيق من شأنه أن يؤثر على التوازنات المتوقعة وأن يفرض اعتماد قوانين مالية تكميلية تساهم في إرهاق أعمال الإدارات وتهميشها.

³ في أوائل شهر نوفمبر 2015 وصل سعر برميل النفط الى 44 دولارا امريكيا

II. حول التوازنات الماليّة في مشروع قانون المالية لسنة 2016:

أ. التوجهات العامة:

أول إشارة يجدر تسجيلها تتمثل في أنه رغم تراجع نسبة النمو من 2.3% سنة 2014 إلى 0.5% محتملة سنة 2015 فإن الموارد العمومية الجمالية لم تتراجع إلا بنسبة ضئيلة جدا لا تفوق 0.04%. وهذا التراجع كان نتيجة تراجع موارد الاقتراض والخزينة بنسبة 6.2%. أما الموارد الذاتية فقد عرفت ارتفاعا بنسبة 2% نتيجة ارتفاع المداخيل غير الجبائية. من جانبها المداخيل الجبائية لم تشهد تراجعا ملحوظا نظرا أنه لم يتجاوز 41م د أي بنسبة طفيفة تقدر بـ 0.02% وهذا التراجع نتج بالأساس عن تراجع الأداء المباشر نتيجة تراجع الضريبة على الشركات البترولية (691.7 م د)

وعلى الشركات غير البترولية (261.1 م د) أما الضريبة على الدخل الذي يقع خلاصها بالأساس من طرف الأجراء بنسبة تفوق دائما 75% فإنها عرفت ارتفاعا ملحوظا من 4095 م د لسنة 2014 إلى 4655 م د متوقعة سنة 2015. إلى جانب ارتفاع الضريبة على الدخل سجلت كذلك الأداءات غير المباشرة زيادة بـ 343.2 م د ناتجة بالأساس عن ارتفاع المعلوم على الاستهلاك. وبالتالي يكون الأجراء أولا والمستهلكين عموما وخاصة منهم ذوي الدخل المحدود ثانيا هم من دفعوا تكلفة الانكماش الاقتصادي المسجل سنة 2015 حتى تتمكن الدولة من الحفاظ على مواردها الذاتية.

أما من جانب النفقات المتوقعة لسنة 2015 فتجدر الإشارة إلى التراجع الهام لنفقات الدعم التي مرت من 4154 م د سنة 2014 إلى 2766 م د متوقعة سنة 2015 أي بانخفاض بلغ 1388 م د. وقد حصل هذا الانخفاض بفضل انخفاض دعم المحروقات بـ 1533 م د مقابل زيادة دعم المواد الغذائية بـ 113 م د. ودعم النقل بـ 32 م د.

وقد مكن تراجع نفقات الدعم من تخفيف الضغوطات الماليّة وتمكين الدولة من خفض اللجوء إلى موارد الاقتراض (434 م د) ومن الرفع من الأجور (انتدابات وزيادات) خاصة أن خدمة الدين (أصل وفائدة) قد سجلت تراجعاً يقدر بـ 164 م د. ورغم تراجع الضغط المالي على الميزانية العمومية فإن تكلفة الانكماش الاقتصادي سنة 2015 قد وقع تحملها من طرف الطبقات الوسطى والضعيفة كما أشرنا إلى ذلك سابقاً.

ثاني إشارة يجب تسجيلها تخص المنحى الليبرالي والتقشفي الذي يميّز سياسة الحكومة الجديدة وهذا المنحى يتأكد من خلال الجدول 1 الذي يبرز التوجهات الأساسية التالية:

– حرص الحكومة الجديدة على تقليص وزن ودور الدولة كما يشير إلى ذلك تراجع نسبة النفقات العمومية من الناتج المحلي الخام الذي مرّ من 33.1% أثناء حكومة التكنوقراط التي كانت حريصة على انتعاش الاقتصاد بصفة واضحة كما ورد في عنوان قانون المالية لسنة 2014 إلى 31.4% محيئة سنة 2015 مع بداية عمل الحكومة الجديدة و31.2% متوقعة من طرف قانون مالية سنة 2016. وهذا التمشي يلتقي تماماً مع السياسات النيوليبرالية المملأة من طرف المؤسسات العالمية المنادية والحريصة على تقزيم دور الدولة حتى أثناء الفترات الصعبة والأزمات خاصة في البلدان النامية خلافاً لما يقع به العمل في البلدان المتقدمة أثناء الأزمات كما سجلنا ذلك في كل الأزمات بما فيها الأزمة الأخيرة التي اندلعت في البداية في الولايات المتحدة سنة 2007 وعمت بعد ذلك كل البلدان. وقد لاحظنا خلال الأزمة الأخيرة تدخل قوي للدولة لإنقاذ الاقتصاد ذهب إلى حد تأمين بعض الشركات الكبرى.

– استمرار الالتزام بمنطق الحرص على التوازنات الكلية على حساب التوازنات الحقيقية (التشغيل، القدرة الشرائية، الفوارق الاجتماعية والجهوية إلخ...) من ذلك أننا نسجل تراجع نسبة عجز الميزانية العمومية من الناتج المحلي الذي مرّ من 4.9% سنة 2014 إلى 4.4% سنة 2015 و3.9% متوقعة سنة 2016.

– الاستمرار في تقليص الدور التنموي للدولة والتعويل على القطاع الخاص حتى في أحلك الظروف التي تمر بها البلاد. من ذلك أن نسبة نفقات التنمية من النفقات العمومية الجمالية ستراجع من 19.2% سنة 2015 محيئة إلى 18.4% سنة 2016 متوقعة. علما أن حكومة التكنوقراط التي كانت حريصة على انتعاش الاقتصاد قد رفعت من هذه النسبة من 16.6% سنة 2013 إلى 17.6% سنة 2014.

2016	2015	2014	2013	2012	
29 250	27 314	27 325	26 420.3	23 260.7	النفقات العمومية (1)
5401	5264	4801.3	4394.1	4765.7	نفقات التنمية (2)
%3.9	%4.4	%4.9	%6.8	%5.5	نسبة العجز من الناتج (3)
93668.5	86943.8	82455.5	76234.9	70490.5	الناتج المحلي بأسعار السوق (4)
%18.4	%19.2	%17.6	%16.6	%20.5	(2)/(1)
%31.2	%31.4	%33.1	%34.6	%33	(1)/(4)

المصدر: مشروع قانون المالية والميزان الاقتصادي لسنة 2016

ب. مصادر الموارد العمومية سنة 2016:

من المنتظر أن ترتفع الموارد العمومية سنة 2016 ب 7.1% لتبلغ 29250 م د مقابل 27314 م د أي بزيادة 1936 م د. وستحصل هذه الزيادة بفضل ارتفاع الموارد الذاتية التي ستبلغ 22656 م د سنة 2016 مقابل 20778 م د سنة 2015 أي بارتفاع 1878 م د. وستأتي هذه الموارد الذاتية من ارتفاع المداخل الجبائية ب 2040 م د مع نقص في المداخل غير الجبائية مقدر ب 182 م د. وبالتالي ستمثل الموارد الذاتية 77.4% من الموارد العمومية الجمالية مقابل 76% محيئة سنة 2015 و74.5% مسجلة سنة 2014.

هذا التطور يعتبر ايجابيا خاصة إذا وقع الحرص على توزيع عادل للموارد (التي تمثل أعباء) بين مختلف الشرائح الاجتماعية والقطاعات الاقتصادية. وبالرجوع إلى المشروع يتضح أن زيادة الموارد الذاتية سنة 2016 مقارنة مع 2015 ستبلغ نسبة 9% ناتجة عن زيادة بـ 11.1% من المداخيل الجبائية مقابل نقص بـ 8.1% من المداخيل غير الجبائية. كما أن الزيادة الأهم ستخص الأداءات المباشرة بنسبة 12.9% مقابل زيادة في الأداءات غير المباشرة بنسبة 9.8%.

وعلى مستوى الأداءات المباشرة سترتفع مساهمة الأجراء بـ 18.1% مقابل زيادة في الضريبة على الشركات بـ 8.6% علما أن الشركات غير البترولية ستتحمل وحدها عبء الزيادة التي ستصل إلى 15.8% لأن الشركات البترولية ستشهد تراجعا لنسق الضريبة بنسبة 4.7%. وسينتج عن هذه التطورات الخاصة بالأداءات المباشرة ارتفاع نسبة مساهمة الأجراء في الموارد الجبائية المباشرة حيث ستصل هذه النسبة إلى 47.8% سنة 2016 مقابل 45.7% محيئة سنة 2015 وحوالي 40% مسجلة سنة 2014. ومثل هذه النسب تعكس غياب التوزيع العادل للعبء الجبائي نظرا أن الأجراء يمثلون أهم عناصر الانتاج حيث تصل نسبتهم قرابة 70% من المشتغلين لكن لا يتحصلون إلا على قرابة 35% من الثروة ورغم ذلك ستصل مساهمتهم سنة 2016 في الضريبة على الدخل قرابة 78% وفي الموارد الجبائية المباشرة حوالي 48% من هذه الموارد. كما أن غياب العدالة في توزيع العبء الجبائي يشمل كذلك الشركات كما أشرنا إلى ذلك في دراسة سابقة⁴.

وبخصوص الأداءات غير المباشرة المقدرة لسنة 2016 فهي ستسجل نسبة نمو 9.8% أقل من نسبة نمو جملة الأداءات المباشرة. وسيحصل هذا النمو بفضل ارتفاع المعلوم على الاستهلاك بـ 24.6% يليه ارتفاع الأداء على القيمة المضافة بـ 12.1%

⁴ عبد الجليل بدوي "النظام الجبائي التونسي ودوره في قيام العدالة الاجتماعية" نشر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية تونس 2014

ومعاليم أخرى بـ 8.6% مقابل تراجع هام للمعاليم الديوانية بنسبة 34.2% كما سنتطرق إلى ذلك لاحقاً. ويفسر هذا التراجع بإصلاحات تهم المعاليم الديوانية في إطار مقاومة التهريب والفساد. وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة الهامة في المعلوم على الاستهلاك تحصل بالأساس من معاليم الاستهلاك على منتجات التبغ والسيارات والمنتجات النفطية والمشروبات الكحولية. علماً أن الأداءات غير المباشرة عموماً عبئها يكون أكبر نسبياً على أصحاب المداخل الضعيفة وعلى الشرائح الوسطى والسفلى للطبقة الوسطى.

من جهتها ستسجل المداخل غير الجبائية تراجعاً يقدر بنسبة 8.1% مقارنة مع المبلغ المحيّن لسنة 2015. وهذا التراجع سينتج عن تراجع عائدات المساهمات والهبات الخارجية ومداخل النفط بالأساس.

أما موارد الاقتراض لسنة 2016 سترتفع بنسق ضئيل يقدر بـ 0.9% لتبلغ 6594 م د موزعة بين اقتراض داخلي بنحو 2000 م د واقتراض خارجي يبلغ 4594 م د وقد حدد حجم موارد الاقتراض اعتماداً على حاجيات تمويل عجز الميزانية باعتبار التخصيص والهبات المقدرة بـ 3314 م د من جهة وتسديد أصل الدين العمومي الذي سيبلغ 3280 م د. علماً أن مصادر الاقتراض ستعتمد الصكوك الإسلامية بقيمة 1000 م د والتي هي محل جدل بخصوص رهن الممتلكات العمومية كما أنها ستحتّم اللجوء إلى السوق المالية العالمية (1598 م د) التي ستكون مكلفة نظراً للوضع الاقتصادي التونسي المتدهور وقد تتطلب كذلك ضمانات من طرف البلدان الصديقة "كما وقع به العمل في السنة الماضية بضمن من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. أما بقية الموارد ستتأتى من قروض دعم الميزانية بـ 1379 م د ومن قروض خارجية موظفة مباشرة لتمويل مشاريع الدولة بـ 517 م د ومشاريع المؤسسات العمومية بـ 100 م د.

ت. النفقات العمومية:

النفقات العمومية تعكس كيفية توظيف الموارد العمومية بين نفقات التصرف ونفقات التنمية والنفقات الناتجة عن خدمة الدين العمومي. وهذا الجانب يعكس التحكيم المعتمد بين الاستهلاك والاستثمار العمومي بالأساس أي بين الحاضر والمستقبل كما أن النفقات العمومية تعكس توزيع الموارد بين وظائف الدولة خاصة الوظائف الاقتصادية والسيادية (الأمنية بالأساس) والاجتماعية. وهذا الجانب التحكيمي المعتمد بين الأمني والاقتصادي والاجتماعي يعكس مدى الحرص على توفير خدمات اجتماعية كافية من الناحية الكمية والنوعية في إطار سياسة إعادة توزيع المداخل وتحويل الإنجازات الاقتصادية إلى مكاسب اجتماعية.

الجانب الأول الذي يجب ملاحظته ان هذه الميزانية تتسم بالاختلال بين الاستهلاك والاستثمار العمومي على حساب الاستثمار وهذا الاختلال يؤكد على استمرار نفس السياسات السابقة وهو ما لا يتماشى مع مقتضيات الخروج من الانكماش الاقتصادي الذي ميّز سنة 2015. وكان من الضروري عدم الاكتفاء بنفقات تنمية في حدود 5401 والرفع من هذه النفقات إلى مستوى 7000 م د مع الحرص على توفير الظروف الكافية لتحسين نسبة انجاز المشاريع العمومية التي بقيت إلى حد الآن دون المطلوب بعكس الحرص على تحسين التوازنات المالية على حساب المتطلبات التنموية. كما يعكس هذا الاختلال وضعف الاستثمار العمومي سوء تقدير لمناخ الأعمال وآفاق الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي وعدم اعتبار هشاشة الوضع الأمني والسياسي والاجتماعي غير المحفز للاستثمار الخاص بما فيه الكفاية.

كما أشرنا لذلك سابقا فإن النفقات العمومية سترتفع سنة 2016 بـ 1936 م د مقارنة بمستوى حجم النفقات العمومية المحينة لسنة 2015 وهذه الزيادة ستوظف لزيادة نفقات التصرف بـ 1383 م د أي بنسبة 71.4% مقابل زيادة نفقات التنمية في حدود 7% والبقية أي حوالي 22% ستوجه لنفقات خدمة الدين.

ومثل هذا التوزيع في النفقات الإضافية العمومية كان مصدر نقد من طرف عديد الأطراف المستاءة خاصة من زيادات الأجور التي وقع اقرارها في الوظيفة العمومية والتي سيقع بلا شك اقرارها كذلك في القطاع الخاص. وهذه الأطراف تذكر في كل مناسبة أن عدد الأجراء في القطاع العام عامّة وفي الوظيفة العمومية بالخصوص أصبح مرتفع مقارنة مع عديد البلدان وبالاعتماد على الرقم المصرح به من طرف وزير المالية فيما يخص عدد الأجراء بالوظيفة العمومية البالغ 630 ألف فإن هذا العدد يمثل 26.7% من جملة الأجراء و18.5% من جملة المشتغلين سنة 2015. كما أن حجم الأجور في الوظيفة العمومية أصبح مرتفعا مقارنة مع العديد من البلدان. ذلك أن نسبة نفقات الأجراء ستمثل سنة 2016 قرابة 70% من جملة نفقات التصرف و44.4% من جملة النفقات العمومية و13.8% متوقعة من الناتج المحلي الخام. وهذه النسب جعلت كريستين لاغارد (Christine Lagarde) المديرة العامة لصندوق النقد الدولي في زيارتها الأخيرة لتونس تطلق صيحة فزع ومساندة لمن يتباكون على مصير تونس من جراء الزيادات المشطة التي لا تراعي الأوضاع الاقتصادية المتأزمة.

وفي حقيقة الأمر يجب التذكير أولا بأن ارتفاع نفقات الأجور ناتجة عن عديد الاجراءات كالانتدابات الجديدة والترقيات الآلية والتعيينات والامتيازات الوظيفية (في إطار تقاسم الغنيمة) إلى جانب الزيادات في الأجور. والمشكل الأساسي لا يكمن في الزيادات في الأجور بل في حجم الأجور وارتفاع عدد أجراء الوظيفة العمومية إلى مستوى يفوق الحاجة بجانب التوزيع غير المحكم للأجراء بين الوزارات وبين المصالح الوزارية من جهة

وذلك بالتوازي مع تراجع خطير لمردود وجود خدمات الادارة العمومية وللإنتاجية المسجلة من طرف هذا العدد المرتفع من جهة أخرى. أما زيادات الأجور فهي ضرورية لعدة أسباب منها:

- عدم ارتفاع أجور الوظيفة العمومية منذ سنة 2013

- ارتفاع التضخم المالي في السنوات الأخيرة رغم التراجع الحاصل في نسبة ارتفاع معدل الأسعار عند الاستهلاك من 5.5% أثناء السداسي الأول لسنة 2015 إلى 4.2% في شهر سبتمبر من نفس السنة نتيجة تراجع أسعار المواد الغذائية بالأساس⁵. إلا أن الأسعار عادت إلى الارتفاع في شهر أكتوبر بنسبة 4.6% مقارنة مع أكتوبر 2014. علما أن الأسعار قد ارتفعت بنسبة 10.4% من أكتوبر 2013 إلى أكتوبر 2015. كما تجدر الإشارة أن نسبة ارتفاع الأسعار بدون احتساب المواد الغذائية والمواد المسعرة تبقى مرتفعة نسبيا ووصلت إلى 5.6% في آخر شهر سبتمبر 2015 مقابل 5.3% في شهر سبتمبر 2014.

- أهمية العبء الجبائي المسلط على الأجراء كما أشرنا إليه سابقا. وكان من المفروض اعتماد اجراءات للتخفيف في هذا العبء وتمكين الأجراء من زيادة في القدرة الشرائية والتخفيف من نسبة زيادة الأجور النقدية.

- التذكير بأن تطور حجم نفقات الأجور بين المتوقع سنة 2015 والمقدرة سنة 2016 سيبلغ 1369 م د (انتدابات، ترقيات، زيادات...) إلا أن هذه الزيادة غير صافية لأن زيادة حجم الأجر سينجر عنها زيادة الموارد الجبائية المدفوعة من طرف الأجراء بـ 320 م د ليكون التطور الصافي لحجم الأجور في حدود 1049 م د فقط. بجانب ذلك سيقع انتداب 15915 عونا منهم 5240 لفائدة وزارة الداخلية و6580 لفائدة الدفاع الوطني.

⁵ نتيجة تراجع الطلب في القطاع السياحي واستقرار أسعار المواد المسعرة

واعتبارا الى انه سيتم إحالة 13724 عوناً على التقاعد فإن تطوّر العدد الجملي لأعوان الوظيفة العمومية سيكون في حدود 2191 عوناً فقط.

- أخيراً يجب التأكيد بأنه بدون الزيادات في الأجور قصد حث الاستهلاك والطلب الداخلي فإن نسب النمو كانت ستتراجع إلى مستويات دون المستويات المسجلة بعد انتفاضة 2011. ذلك لأنه في السنوات الأخيرة كانت نسبة النمو العالمي ضعيفة نسبياً نظراً لتراجع نسب النمو في الصين وعديد الاقتصاديات الصاعدة ولتطبيق سياسات تقشفية في عديد البلدان خاصة في بلدان الاتحاد الأوروبي أهم شريك لتونس ونظراً كذلك لتراجع تنافسية الاقتصاد التونسي في الأسواق العالمية. لذلك كان الطلب الداخلي القائم على الزيادات في الأجور هو المحرك الأساسي لانسق النمو ولانسق التشغيل. علماً أن معدل النمو في الفترة 2011 - 2015 رغم الزيادات في الأجور كانت ضعيفة ولم تتجاوز 1.6% إلا أنها مكنت من تفادي انكماش اقتصادي مبكر كان سيزيد في توتر المناخ الاجتماعي وبالتالي الأمني والسياسي. لذلك يبقى المشكل الأساسي لا يكمن في زيادات الأجور بالأساس بل في ضعف الاستثمار العمومي والخلل الناتج على ذلك بين الاستهلاك والاستثمار من جهة وفي المستوى المتدني لنسبة انجاز الاستثمار العمومي من جهة أخرى. فيما يخص نفقات التسيير ونفقات التدخل دون الدعم فإنها ستشهد زيادات طفيفة رغم أنها كانت بالإمكان أن تمثل مجالاً هاماً للضغط عليها لتوفير موارد إضافية لنفقات التنمية. وهذا الضغط يتطلب تعويض الامتيازات العينية (سيارات، وصلات بنزين، صيانة، شراءات ...) بامتيازات نقدية تساوي قيمة وصول البنزين مع تمكين الراغبين في شراء سيارات خاصة من قروض عبر البنوك مع تنفيل نسبة الفائدة. كما يتطلب الضغط على نفقات التسيير والتدخل إعادة هيكلة المصالح الادارية مع مراجعة الوظائف خاصة تلك التي وقع اسنادها بدون مراعاة الكفاءة والخبرة والأقدمية والحاجة إليها.

كما أنه وقعت زيادة هامة في النفقات الطارئة وغير الموزعة نظرا للظروف الاستثنائية وللمتغيرات الطارئة.

علما أن نفقات الدعم ستواصل تراجعها نتيجة تراجع أسعار النفط في السوق العالمية. عموما فيما يخص جملة نفقات التصرف يتميز مشروع قانون المالية لسنة 2016 بغياب نظرة شاملة مع محاور واضحة للتحكم في هذه النفقات. اعتماد مثل هذه النظرة الشاملة أصبح ضروريا عوض الاستمرار في البكاء والعيول حول زيادات الأجور وحجم نفقات الأجور من منطلق مالي وحسابي (Comptable) لا يخدم قضايا التنمية. وبالتالي يجب الانكباب بكل جدية على انجاز اصلاح اداري في إطار سياسة اللامركزية يقع من خلالها اعادة انتشار الادارة العمومية افقيا بين المصالح والإدارات والوزارات وعموديا بين السلط المحلية والجهوية والمركزية والحرص على رفع أداء الإدارة عموما وقدرتها على انجاز الاستثمارات العمومية بالخصوص وهذا يتطلب اعتماد سياسة رسكلة وإعادة تأهيل وتكوين وتحفيز لتسهيل اعادة الانتشار. إلى جانب ذلك يجب اعادة النظر في منظومة الامتيازات والتأجير من جهة وضبط مقاييس ومفاتيح لتوظيف الموارد المالية والبشرية حسب الحاجة والأداء بين الوزارات والمؤسسات وبين الخدمات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية. ذلك أنه من غير المعقول أن يقع تغيير النظام الأساسي والتقليص من مهام وصلاحيات رئاسة الجمهورية وبالمقابل يقع الرفع من ميزانية رئاسة الجمهورية والحفاظ على مستوى أجر وامتيازات مشطة لرئيس الجمهورية في وضع اقتصادي على طريق الانهيار. كذلك من غير المعقول أن نطمح لبناء اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي وتشجيع الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية والمحتوى التقني الرفيع في ظل تراجع نسبة نفقات التعليم والتكوين من النفقات العامة من 30.1% سنة 2001 إلى 26.6% سنة 2011 وحوالي 22.8% متوقعة سنة 2016.

كما أنه من غير المعقول أن نبقى على امتيازات عينية بإسناد وصول محروقات وشراء سيارات وظيفية في ظل تفاقم عجز ميزان المحروقات وتدهور الوضع الاقتصادي. كما أنه من غير المعقول أن نلتجئ إلى بنوك ومكاتب دراسات أجنبية مقابل أثمان باهظة (مكاتب دراسات للقيام بكشف Audit على البنوك العمومية، بنك لازار لضبط الاختيارات والمشاريع التي ستعمد في المخطط 2020/2016 الخ) والحال أن البلاد تزخر في الداخل والخارج بكفاءات معترف بها عالميا.

أخيرا فيما يخص تسديد الدين العمومي، من المتوقع أن تتراجع نفقات خدمة الدين سنة 2015 بقرابة 120م د مقارنة مع المبلغ المسجل سنة 2014. إلا أن خدمة الدين المقدرة لسنة 2016 ستشهد ارتفاعا ب 430م د مقارنة بالنتائج المحيئة لسنة 2015 وستبلغ 5130م د مقابل 4700م د محيئة لسنة 2015. كما أن الدين العمومي سيبلغ 53.4% من الناتج المحلي الخام مقابل 52.7% محتملة لسنة 2015 و49.4% مسجلة في سنة 2014، وهذا التطور المتوقع سينتج عن تطوّر مستوى الاقتراض الصافي لسنة 2016 من جهة وتطوّر أسعار الصرف من جهة أخرى. ورغم أنه من المرتقب أن ترتفع نفقات خدمة الدين لسنة 2017 لتبلغ قرابة 8 مليارات دينار نظرا لبلوغ عديد القروض السابقة فترة التسديد وللارتفاع المرتقب لأسعار الصرف إلا أن مشروع قانون المالية لا يتعرض إلى ذلك ولا يوضح الإجراءات التي سيقع اعتمادها لمواجهة هذه الأوضاع الصعبة.

III. ملاحظات حول الاجراءات الجبائية الواردة في مشروع قانون المالية

مشروع قانون المالية يحتوي على 74 فصلا منها 60 مخصصة للإجراءات الجبائية طبقا للإصلاح الجبائي الذي يقع تطبيقه بطريقة قطرة - قطرة منذ سنتين. هذه الاجراءات خصت عديد الجوانب والمجالات:

أ-على مستوى الضرائب المباشرة:

عمل مشروع قانون المالية على الانتفاع الاكثر بالنظام التقديري وتبسيطه وحصره في مستحقه وذلك بتوحيد الحد الأقصى لرقم المعاملات المستوجب للانتفاع بالنظام المذكور بـ 100 ألف دينار بالنسبة إلى كل أنواع الأنشطة وتعويض الضريبة النسبية على أساس رقم المعاملات المحقق حسب طبيعة النشاط بضريبة تقديرية تبلغ 75 دينارا سنويا بالنسبة إلى المؤسسات المنتسبة خارج المناطق البلدية و150 دينارا سنويا بالنسبة إلى المؤسسات المنتسبة بالمناطق البلدية وذلك بالنسبة إلى رقم المعاملات الذي يساوي أو يقل عن 10 آلاف دينار بجانب ذلك وقع تحديد 3% بالنسبة إلى رقم المعاملات الذي يتراوح بين 10 آلاف و100 ألف دينارا.

كما وقع حصر النظام التقديري في الزمن بمنحه لمدة ثلاثة سنوات مع تمكينه من تجديدها بعد تقديم المطالب بالأداء ما يثبت أحقيته في الانتفاع به.

كما تم توسيع قاعدة الضريبة على الدخل بإدراج المداخيل المتأتية من ألعاب الرهان في وسائل الاعلام مع اخضاعها لضريبة عن طريق الخصم من الموارد بنسبة 15% ومداخيل أخرى ناتجة عن نمو الثروة غير المبرر والقيمة الزائدة المتأتية من التفويت في الحصص والحقوق في شركات الأشخاص وما شابهها إلخ...

كما تم في باب الاصلاح الجبائي اعتماد الفاتورة الالكترونية لتمكين المؤسسات من تبرير أعبائها القابلة للطرح ومن طرح الأداء على القيمة المضافة. كما أنه سيقع إلزام أصحاب المهن غير التجارية بإصدار مذكرات تتضمن التنصيصات الوجوبية للفاتورة تكون مرقمة حسب سلسلة منتظمة وغير منقطعة.

ب- في مجال الضرائب غير المباشرة:

ومن باب الحرص على مقاومة التهريب والفساد وقع حصر نسب المعاليم الديوانية المستوجبة عند التوريد في نسبتين: 0% بالنسبة إلى المواد الأولية والمواد نصف المصنعة والتجهيزات و20% بالنسبة إلى مواد الاستهلاك مع استثناء المنتوجات الفلاحية إلى حين استكمال المفاوضات مع بلدان الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة. كما وقع إعفاء بعض المواد من المعلوم على الاستهلاك والتخفيض في نسبته بخصوص بعض المواد الأخرى. هذه الاجراءات التي تعتبر من أهم الاجراءات الواردة في هذا القانون تثير عديد التساؤلات فيما يخص مردودها وجدواها الاقتصادية:

- من ذلك أن هناك مواد ممنوعة عند التوريد ورغم ذلك نجدها في السوق والمثال على ذلك هو التفاح الأحمر الخاضع لضريبة ديوانية تبلغ 36% وصدر في شأنه قرار منع التوريد ورغم ذلك نجده معروضا للبيع حتى في المساحات الكبرى التجارية. وبالتالي مقاومة التهريب والفساد لا تقتصر فقط على تغيير نسب المعاليم الديوانية.

- بالنسبة للمنتوجات الصناعية الذي يهيمها بالأساس الاجراءات المعتمدة (قطاع الفلاحة مصيره مرتبط بالمفاوضات الجارية مع الاتحاد الأوروبي) يجب التذكير أن المنظومة كانت تشمل إلى حد الآن خمسة نسب قائمة على منطقتي تصاعدي يهدف إلى تقليص تكاليف الانتاج بالنسبة للمواد الأولية والمواد نصف المصنعة والتجهيزات باعتماد نسب معاليم ديوانية ضعيفة أو إلغائها من جهة وحماية الصناعات المحلية خاصة منها الناشئة

بتوظيف معاليم أرفع من جهة أخرى. وبالتالي كانت المنظومة متكونة من خمسة نسب هي 0% و 10% و 15% و 27% و 30% أقصاها. وقد وقع إلغائها وتعويضها بنسبتين 0% و 20%. وهذا الاجراء من شأنه أن يقلص من نسبة الحماية للأنشطة الصناعية التي تتمتع بحماية تتراوح بين 27% و 30% لتصبح بحكم هذا المشروع لا تفوق الحماية 20% علما أن هناك عديد الأنشطة تتميز بهامش ربح ومردودية مرتبطين ارتباطا وثيقا بنسبة الحماية ولم يقع إقرار تعويضات في شأنها لمواصلة نشاطها مع اعلامها مسبقا ببرنامج سنوي وتدرجي لتخفيض المعاليم الديوانية حتى تستعد المؤسسات المعنية لمواجهة المنافسة الاجنبية.

- كما أن هناك منتوجات تعتبر نصف مصنعة بالنسبة لبعض الأنشطة ومنتوج مصنع بالنسبة للأنشطة التي تقوم بصنعه. وقد قاد هذا الوضع إلى اعتماد قائمة منتوجات من هذا الفصيل اعتمدت نسبة 20% عوضا عن 10% و 15% قصد حماية المنتوجات المصنعة محليا رغم أنها تعتبر نصف مصنعة بالنسبة للأنشطة أخرى. وبالنسبة لهؤلاء سيكونون خاضعين لضريبة أعلى من شأنها أن تقود إلى ارتفاع تكاليفهم وتراجع مردودهم وتنافسيتهم.

- كما أن إلغاء المعاليم الديوانية بالنسبة لعدد المنتوجات أو التقليل منها إلى حدود 20% بالنسبة لمنتوجات أخرى يمكن أن يقلص من الفساد في مستوى مصالح الديوانة لكن الأمر يبقى قائما أو يمكن أن يتحول إلى مصالح إدارية أخرى في إطار الحماية غير القمرقية (Barrières non Tarifaires) التي من مشمولاتها حفظ الصحة أو البيئة أو احترام بعض المقاييس أو إسناد رخص لتوريد بعض المنتوجات إلخ.. في هذه الحالة يصعب مقاومة التهريب وخاصة الفساد عبر تغيير المعاليم الديوانية.

- إلى جانب هذه الاجراءات هناك منتوجات أخرى تعتبر من الكماليات ستمتع من خفض المعاليم الديوانية زيادة على تقليص الضريبة عند الاستهلاك

ت: مجالات أخرى

على مستوى آخر وقع تأجيل تطبيق اجراءات وقع اقرارها في قانون المالية التكميلي لسنة 2015 وهذا التخلي يخص اعفاء أصحاب الدخل دون 5000 دينار على دفع الضريبة على الدخل. وهذا الاجراء الذي يخص أصحاب الدخل الضعيف كان من المفروض أن يدعم القدرة الشرائية لهذه الشرائح التي لا يتجاوز دخلها الشهري الأقصى الخام حوالي 410 دينار. كما أن هذا التراجع يعبر عن تردد في تطبيق الاصلاحات الجبائية وبعث برسائل غير مطمئنة بالنسبة للأطراف الاقتصادية. زيادة على أن تطبيق الاصلاح يعتمد القطرة - قطرة ولا يمكن التنبؤ إلى ما ستكون عليه المنظومة الجبائية في المستقبل وهذا من شأنه أن يعقد عملية احتساب مردودية المشاريع وتقييم المخاطر.

على مستوى آخر فإن مشروع قانون المالية قد اعتمد اجراء يتعلق برفع السر المهني بصفة عامة ما عدى مجالات الصحة والإحصاء. وهذا الاجراء من شأنه أن يهدد حماية المعطيات الشخصية والمصالح الاقتصادية في عديد المجالات مثل القطاع البنكي والمهن الاستشارية والمحاماة والمحاسبة والاستشارة الجبائية والدراسات وهو ما يمكن أن يخلق فوضى في هذه الاختصاصات. وبالتالي يجب الانتباه إلى هذا الجانب واعتماد إجراءات قانونية من شأنها أن تحد من التجاوزات والإنزلاقات الممكنة التي يمكن أن تحول دون تحفيز الاستثمار في غياب ضمانات قانونية.

ختاماً يجب الإشارة اجمالاً إلى أن مشروع قانون المالية لسنة 2016 يتسم بالنواقص الأساسية التالية التي تجعل منه قانوناً دون مستوى التحديات والرهانات:

- نقص في الاستثمارات العمومية وغياب إصلاحات جوهرية للإدارة العمومية للارتقاء بأدائها وترشيد نفقاتها مع استمرار هيمنة المنطق المالي على حساب المنطق التنموي.
- عدم الحرص على توزيع عادل للعبء الجبائي وتوظيف الموارد توظيفا يتماشى مع نظرة تنموية استراتيجية.
- اقتصار مقاومة التهريب والفساد على اعتماد إجراءات ديوانية لا ترتقي إلى خطورة هذه الظواهر وانعكاساتها على الحركية التنموية وبالتالي من الضروري توخي أكثر حزمًا في مقاومة التهريب والفساد والتعامل مع هذه الظواهر بنفس الحدة والإرادة الضرورية في مقاومة الإرهاب وهذا يتطلب رقابة شديدة على الميدان خاصة في مستوى الحدود والانتصاب الفوضوي كما يتطلب تفعيل قانون تبييض الأموال ومصادرة الأموال المشبوهة المتأتية من التهريب واعتبار التهريب جنائية.
- غياب التحضير الجدي لمجابهة ارتفاع نفقات خدمة الدين وتفادي الوقوع في وضعية تجعل البلد فريسة سهلة للإملاءات والشروط المفروضة من المؤسسات المالية العالمية.